

.. مسائل النقود والبنوك ..

* الجزء العملي من المقرر فقط *

مثال (١) :

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

- الوديعة الاولى تبلغ 80,000 ريال
- نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10%

الحل :-

$$\text{قانون مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الاولى}$$

$$\text{بالتعويض في القانون} = 80,000 \times \frac{1}{10\%} = 800,000$$

مثال (٢) :

ماهي كميته النقود القصوى التي يمكن خلقها في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد فيه نقد سائل بمقدار 25000 ريال علما بان الافراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقد في ذلك البنك وان نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 8% ولا توجد هناك تسريبات اخرى :

١- 225000 ريالا

٢- 312500 ريالا

٣- 287500 ريالا

٤- 200 000 ريالا

الشرح :
مضاعف النقود البسيط = 1 / (نسبة الإحتياطي القانوني) × الوديعة الأولية
= (1 / 8%) × 250,000 = 312500 ريال

مثال (٣) :

إذا علمت ان حجم الودائع الاولي في النظام المصرفي هو 50000 ريالا ، وكذلك قيل لك ان البنك المركزي يفرض نسبة 15% كاحتياطي اجباري . فما هي النقود التي يمكن لهذا النظام المصرفي خلقها؟

١- 7500 ريال

٢- 333333 ريال

٣- 283333 ريال

٤- 616666 ريال

الشرح :

مضاعف النقود البسيط = 1 / (نسبة الإحتياطي القانوني) × الوديعه الأوليه

$$= 50000 \times (1/15\%) = 333333 \text{ ريال}$$

مثال (٤):

إذا توفرت لدينا المعلومات التاليه :

- الوديعه الاولييه تبلغ 80,000 ريال
- نسبه الاحتياطي قانوني حددت بـ 5%
- نسبه التسرب النقدي كانت في حدود 12%

الحل :-

$$320,000 = 80,000 \times \frac{1}{12\%+8\%+5\%} = \text{بالتعويض مباشره من القانون}$$

مثال (٥):

لو فرض انه لدينا القيم التاليه لمكونات معادله معدل تبادل :

$$M = 5 \text{ بليون وحده نقديه} \quad V = 100 \text{ مره في العام}$$

$$P = 200 \text{ وحده نقديه} \quad Y = 2.5 \text{ بليون صفقه}$$

الحل :-

$$M \times V = P \times Y = \text{معدل التبادل}$$

$$5 \times 100 = 2.5 \times 200 = \text{بالتعويض}$$

$$500 = 500$$

وافترض ان كميته النقود زادت من 5 بليون (مليار) وحده نقديه الى 10 بليون (مليار) وحده نقديه

فالتعويض في نفس المعادله نحصل على القيمه التاليه :

$$100 \times 10 = 2.5 \times 400$$

$$1000 = 1000$$

مثال (٦):

إذا كان إجمالي الودائع بالبنك 1000 دينار ، والاحتياطي الكلي 300 دينار وكانت نسبة الاحتياطي القانوني

10 % وإجمالي القروض 700 دينار . أجب على الاسئلة التالية :

أ. مبلغ الاحتياطي القانوني المطلوب من البنك الاحتفاظ به نقدا هو :

١- 700 دينار

٢- 300 دينار

٣- 100 دينار

٤- صفر

الشرح :
الاحتياطي القانوني في السؤال 10 % نحسبها من قيمه الودائع بالبنك
 $1000 \times 10\% = 100$ دينار

ب. مبلغ الاحتياطي الحر أو الفائض :

١- 300 دينار

٢- 200 دينار

٣- 100 دينار

٤- صفر

الشرح :
الاحتياطي الحر او الخاص نحسبه بعد طرح قيمه الاحتياطي القانوني من :
مجمل مبلغ الاحتياطي = الاحتياطي الكلي - الاحتياطي القانوني
 $300 - 100 = 200$ دينار

ج. عندما يقدم البنك اقصى ما يمكن من قروض ويعجز عن تقديم قروض ، الاحتياطي الحر يساوي :

١- صفر

٢- 200 دينار

٣- 100 دينار

الشرح :
طبعا احنا عارفين عندما تصل البنوك الى حد الاقتراض الكامل تصل قيمه الودائع المشتقه صفر فبالتالي الاحتياطي الحر يساوي صفر

د. مقدار الودائع المشتقه في هذا البنك حاليا هو :

١- 100 دينار

٢- 300 دينار

٣- 700 دينار

٤- صفر

الشرح :

الودائع المشتقة امرها سهل عندنا 1000 اجمالي الودائع و 300 مجموع الاحتياطي
اذا ما تبقى هو حجم الودائع المشتقة = 1000 - 300 = 700 دينار

مثال (٧):

اذا تلفت البنوك التجارية في احد الدول ودائع اوليه بقيمة 23 مليار وحده نقديه وكانت نسبة الاحتياطي القانوني التي
حددها البنك المركزي تبلغ 4% فان هذا المبلغ من الودائع الاوليه سيتضاعف بمقدار :

١- 4 مرات

٢- 25 مره

٣- 50 مره

٤- 96 مليار وحده نقديه

الشرح :

هنا طلب المضاعف فقط يعني ما يحتاج ضرب في قيمه الودائع
مضاعف النقود البسيط = 1 / (نسبه الاحتياطي القانوني) x الوديعه الاوليه
مضاعف النقود = 1 / 4 = 25 مره

مثال (٨):

اذا كان لدينا مجتمع يعمل وفق نظام المقايضه ، واذا كان عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق بهذا المجال يبلغ
100 سلعه ، فان الاسعار النسبيه لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع سوف يكون :

١- 9900

٢- 9090

٣- 4590

٤- 4950

الشرح :

يمكن استخدام الصيغه التاليه لمعرفة عدد المعاملات المطلوبه لسلعه ما :
 $\frac{n(n-1)}{2}$

$$4950 = \frac{(1-100)100}{2} = \text{بالتعويض بالاله الحاسبه}$$

مثال (٩):

في ظل نظام المقايضه اذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 83 فان عدد الاسعار النسبيه يساوي :

١- 3320

٢- 3403

٣- 3445

٤- 3321

الشرح :

يمكن استخدام الصيغه التاليه لمعرفة عدد المعاملات المطلوبه لسلعه ما :
 $\frac{n(n-1)}{2}$

$$3403 = \frac{(1-83)83}{2} = \text{بالتعويض بالاله الحاسبه}$$

مثال (١٠):

إذا كان سعر بيع وشراء الذهب يساوي 20.6 دولار أمريكي وكانت بنوك إنجلترا ملزمة ببيع وشراء ذهب عند سعر 4.25 جنيه استرليني لكل غرام (والذي يعادل 480 حبه من الذهب) اذن فان 4.25 جنيه استرليني ، تساوي :

١ - 480 دولار

٢ - 20.6 دولار

٣ - 87.5 دولار

٤ - لا شيء مما سبق

مثال (١١):

بافتراض أن مجتمع ما يعمل وفق نظام المقايضة ويبلغ عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق ٢٢ سلعة ... فإن عدد الأسعار النسبية لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع يكون :

الشرح :

يمكن استخدام الصيغة التالية: $\frac{n(n-1)}{2}$

بالتعويض = $\frac{(1-22)22}{2} = 132$

١ - ٢١ .

٢ - ٢٢ .

٣ - ٢٣١ .

٤ - ٤٦٢ .

مثال (١٢):

إذا تلقت البنوك التجارية في أحد الدول ودائع أولية بقيمة ٤٨ مليار وحدة نقدية وكانت نسبة الإحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ ٨% فإن هذا المبلغ من الودائع الأولية سيتضاعف بمقدار :

الشرح :

هنا طلب المضاعف فقط يعني ما يحتاج ضرب في قيمة الودائع مضاعف النقود البسيط = $1 / (نسبة الإحتياطي القانوني) \times$ الوديعه الأوليه

مضاعف النقود = $1 / ٨\% = ١٢,٥$ مرة
لو طلب كمية النقود التي يمكن خلقها ضرب $١٢,٥ \times ٤٨ = ٦٠٠$ مليار وحدة نقدية

١ - ٨ مرات .

٢ - ١٢ مره .

٣ - ١٢,٥ مره .

٤ - ٣٨٤ مليار وحدة نقدية .

مثال (١٣):

بافتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعي (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي. وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأة ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات، فإن البنك التجاري (A) باعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

* يحتفظ بجزء من هذه الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).

* بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك امكانية لدي البنك التجاري (A) باقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر.

الشرح:

هنا هو معطينا في السؤال إنو قيمة الوديعة الأولية هي ١٠,٠٠٠ ريال نخطها جبهة الخصوم ، و هو معطينا النسبة للاحتياطي القانوني هي ٢٠% ، طيب الحين نطلع جهة الاصول قيمة الاحتياطي القانوني والقروض (الفائض المتاح)

$$10,000 \times 20\% = 2,000$$

وهي قيمة الاحتياطي القانوني .

بعدين نأخذ الـ ١٠,٠٠٠ ونطرحها من الـ ٢,٠٠٠ راح يعطينا قيمة القروض < ١٠,٠٠٠ - ٢,٠٠٠ = ٨,٠٠٠ ريال

ميزانية البنك التجاري (A)

| الأصول | | الخصوم | |
|------------------|------|---------|-------|
| احتياطي قانوني | 2000 | وديعة , | 10000 |
| قروض (فائض متاح) | 8000 | | |

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي:

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعي مفرح.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

تابع للمثال السابق :

بافتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدي البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره، حيث يحتفظ بنسبة

الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقي من المبلغ لعميل (زيون) آخر.

وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) علي النحو التالي:

الشرح :

هنا راح يكون نفس يلي قلته فوق ، اشتغل الآن بأخر قيمه حصلت عليها من القروض واحطها بالوديعة للميزانية اللي بعدها .

يعني قيمة القرض عن A هي ٨٠٠٠ احطها الآن عند الـ B جهة الخصوم وراح تكون هي الوديعة

$$٨٠٠٠ \times ٢٠\% = ١٦٠٠ \text{ وهي قيمة الاحتياطي القانوني}$$

$$٦٤٠٠ = ١٦٠٠ - ٨٠٠٠ \text{ وهي قيمة القروض (فائض المتاح)}$$

ميزانية البنك التجاري (B)

| الأصول | | الخصوم | |
|------------------|------|--------|------|
| احتياطي قانوني | 1600 | وديعة | 8000 |
| قروض (فائض متاح) | 6400 | | |

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي:

- أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعي الدوسري.

- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

ملاحظة : ميزانية C و D بنفس الخطوات السابقة ..

قوانين لم يتم تطبيقهما على أمثلة توضيحية (مقتبسه من المحتوى) :

صيغته النظرية الكمية :

اعتمدت نظريته فيشر على صيغته (معادله) رياضيه أطلق عليها معادله معدل التبادل ، وذلك على النحو الموضح ادناه:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث ترمز كل من :

M = الى كمية النقود

V = الى سرعه دوران النقود

P = الى مستوى الاسعار

Y = الى الناتج المحلي الاجمالي (السلعي)

من الصيغه السابقه لمعادله معدل التبادل يمكن القول ، ان كمية النقود مضروبه في سرعه تداولها تساوي مستوى الاسعار مضروبا في الناتج المحلي الاجمالي (او عدد المبادلات / الصفقات المبرمه)

وبالتالي يمكن النظر الى الطرف الايسر من المعادله على انه يمثل : عرض النقود $M \times V$

وبنفس القدر يمكن النظر الى الطرف الايمن من المعادله على انه يمثل : انفاق النقود $P \times Y$

لا بد ان يتساوى جانب العرض مع جانب الانفاق والذي يمثل في هذه الحاله جانب الطلب ..

صيغته النظرية :

ويطلق عليها أحيانا اسم نظرية كامبرديج، وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج. ووفقاً لهذه النظرية، فإن كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات، بل ترتبط بمعدل الدخل. بمعنى آخر، تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى. ولذلك، فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة. ولهذا الغرض، يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا

$$M \times V = P \times Y$$

الغرض على النحو التالي:

بقسمة طرفي المعادلة على (V)، نحصل على النتيجة التالية:

$$M = \frac{(1)}{v} * py$$

حيث تشير (PY) للدخل النقدي وتشير $1/V$ ، إلى مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M إلى كمية النقود.

افتراضيات النظرية :

للوصول إلى الصيغة النهائية لمعدلة الأرصدة النقدية نفترض الآتي:

- توازن سوق النقود، بمعنى أن كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساوية تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها، أي كمية النقود المطلوبة ($M^d = M^s$)

- ثبات (V) في المدى القصير، ولذا يمكن احلال الثابت (k) مكان ($1/V$) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي:

$$M^d = k \times PY$$

الطلب على النقود وفقا لنظريه كينز يمكن التعبير على النحو التالي :

$$M^d = MT + MP + MS$$

أي بصوره اخرى :

$$\frac{M^d}{P} = F (-I, +Y)$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل : طردية

$$\frac{M^d}{P} = F [yp, rb - rm] (re - rm) (\pi - m)$$

حيث ترمز :

$$\frac{M^d}{P} = \text{الطلب على الأرصدة النقدية}$$

$$yp = \text{للدخل الدائم}$$

$$rm = \text{للعائد المتوقع من إبقاء النقود السائلة}$$

$$rb = \text{للعائد المتوقع على السندات}$$

$$re = \text{العائد المتوقع على الأسهم}$$

$$\pi = \text{لمعدل التضخم المتوقع}$$

حل وشرح المسائل الحسابية المرفقة في نهاية ملخص المحترمه :

سؤال (١) صفحة ٨٧ + سؤال (٤١) صفحة ١٢٠

إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي ١٥٢٥ مليون دولار وكان مجموع الاحتياطات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي ٦٠ مليون دولار ، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي ٩٥ مليون دولار ، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي :

١ . ٩٥ مليون

٢ . ١٥٢٥ مليون

٣ . ١٦٨٠ مليون

٤ . ١٥٨٥ مليون

الحل :

القاعدة النقدية = ١٥٢٥ مليون + ٦٠ مليون = ١٥٨٥ مليون

سؤال (٢) صفحة ١٢٥

إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي ٢٥٠٠ مليون دولار وكان مجموع الإحتياطات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي ٧٣٠ مليون دولار وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي ٩٥ مليون دولار فإن القاعدة النقدية في هذا الإقتصاد تساوي :

١ . ٢٥٠٠ مليون

٢ . ٣٣٢٥ مليون

٣ . ٣٥٩٠ مليون

٤ . ٣٢٣٠ مليون

الحل :

القاعدة النقدية = ٢٥٠٠ مليون + ٧٣٠ مليون = ٣٢٣٠ مليون

شرح الحل :

✓ المحاضرة التاسعة ص ٤٨ من الملخص :

تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمى بالقاعدة النقدية من مصدرين:

أولهما: العملات في التداول (المعدنية والورقية) خارج الجهاز المصرفي والتي تتحدد بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

ثانيهما: احتياطات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك والمؤسسات.

القاعدة النقدية = العملات في التداول (النقد السائل) + نسبة الاحتياطي القانوني

سؤال (١٥) صفحة ٣٢ + سؤال (٨٩) صفحة ١١٨

إذا علمت أنه إذا قام شخص ما بإيداع ٦٥٠٠٠ ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعة هو ٦٠٤٥٠ ريالاً . فإننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذه النظام المصرفي هو :

١ . ٧%

٢ . ٩%

٣ . ١١%

٤ . ٥%

الحل :
الاحتياطي القانوني = $65000 - 60450 = 4550 = 4550 / 100 \times 65000 = 7\%$

سؤال (١٧) صفحة ١٢٨

إذا علمت أنه قام شخص ما بإيداع ٤٥٦٩ ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعة هو ٤٢٧٢ ريالاً فأنتا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذا النظام المصرفي هو :

٥ . ٨,٥%

٦ . ٥,٥%

٧ . ٧,٥%

٨ . ٦,٥%

الحل :
الاحتياطي القانوني = $4569 - 4272 = 297 = 297 / 100 \times 4569 = 6,5\%$

شرح الحل :

✓ المحاضرة الرابعة ص ١٩ من الملخص :

عملية خلق النقود المبسط وتحديد المثلث الأول

بالأمثلة بالملخص يعطينا دائماً (مبلغ الوديعة الأولي) و (نسبة القانونية لاحتياطي البنك)

كمثال بنك تجاري (A) قام المواطن مفرح بإيداع مبلغ كوديعه بقيمة 10,000 ريال

والاحتياطي النقدي القانوني الذي فرضه البنك المركزي كان $20\% = 2000$ ريال من مبلغ الوديعة إذن نسبة المبلغ الباقي

والذي بإمكان البنك إقراضه إلى عميل آخر كان $10,000$ ريال - 2000 ريال = 8000 ريال

بالمسائل السابقة المعطيات (مبلغ الوديعة الأولية) و (نسبة المبلغ الممكن إقراضه) وطلب نسبة الاحتياطي القانوني التي

فرضت كم كانت ..

الحل بسيط لم يذكر بالمحتوى إنما حسب الفهم

نسبة الاحتياطي القانوني = مبلغ الوديعة الأولية - المبلغ الممكن إقراضه $\times 100 \div$ مبلغ الوديعة الأولية

سؤال (٤٦) صفحة ١٥٠

إذا افترضنا وجود بنك واحد في الدولة وإذا كان عرض النقود $M1$ يساوي ١,٩٠٠,٠٠٠ ريال ومجموع الودائع تحت الطلب يساوي ٢,٠٠٠,٠٠٠ فهذا يعني أن النقد المتداول خارج البنك :

٩. زاد بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ريال

١٠. قل بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ريال

١١. لم يتغير

١٢. ليس مما تقدم

الحل :

$$M1=1.900.000 + 2.000.000 = 3.900.000$$

شرح الحل :

✓ المحاضرة التاسعة ص ٤٨ من الملخص :

عرض النقود بالمفهوم الضيق $M1$: ويشمل العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور والمتداوله خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية ..

ولا يفوتكم وقتنا مبكرا :

تم استبعاد وحذف كل من أسئلة المسائل التالية :

* سؤال ٢٢ و ٢٣ صفحة ٩٤

* سؤال ١ صفحة ١١٣

* سؤال ٢٨ صفحة ١١٧

* سؤال ٣٦ صفحة ١١٩

* سؤال ٦٢ صفحة ١٢٣

* سؤال ٨ و ٩ صفحة ١٢٦

* سؤال ١٣ و ١٦ صفحة ١٢٧

* سؤال ٨ صفحة ١٣٥

وذلك لأنها خارجة من محتوى المقرر ..

مع تمنياتنا لكم بكل التوفيق